تراجع الهيمنة الأمريكية المتفردة

نسمة عبد المنعم مصطفى *

المستخلص

تعالج هذه الدراسة مستقبل النظام الدولي في ضوء تراجع هيمنة الولايات المتحدة التي لم تفقد الرغبة في الانفراد بالقيادة لكنها لم تعد قادرة وحدها على الوفاء باستحقاقاتها، ما ساهم في تنامي صعود قوى دولية أخرى (الصين وروسيا بشكل خاص) والمنافسة على إدارة النظام الدولي الجديد، وتناقش الدراسة أهم مسوغات تقلص النفوذ الأمريكي المتفرد عالميًا من حيث الإخفاقات السياسية والعسكرية ومردوداتها الاقتصادية، وتأثير الأزمة المالية العالمية (2008–2009)، والانسحاب غير المخطط من أفغانستان وعودة طالبان إلى الحكم، إلى جانب تأثير صعود القوى الدولية الأخرى. وبناءً على النتائج، توصلت الدراسة إلى حتمية مرور النظام الدولي الحالي بمرحلة انتقالية يتحول فيها من الأحادية القطبية إلى نظام تصبح فيه الولايات المتحدة الأول بين أنداد.

فمما لا شك فيه أن الولايات المتحدة قد بدأت تتراجع طوعاً تحت وطأة ضغوط اقتصادية، عن تحمل أعباء الانفراد بزعامة النظام الدولي, حيث رفض أوباما تدخل الولايات المتحدة بشكل مباشر في أزمة ليبيا (٢٠١٢) ، إلي جانب تكتيك التدخل و الانخراط بجانب قيادة دولة أخري و هي ما أسماها أوباما (نموذج الشراكة الأمامية) في أزمة سوريا ، وجاء ترامب ليكمل سياسات انسحابيه من مناطق الأزمات ضغطاً للنفقات (الانسحاب من مجموعة إيبك، ومراجعة الاتفاق مع مجموعة نافتا، والانسحاب من معاهدة المناخ، وفرض رسوم حمائية على التجارة مع اكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة مثل الصين والإتحاد الأوروبي وكندا).

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي، الهيمنة، التراجع، التنافس.

* أ.د. درية شفيق بسيوني، أستاذ العلوم السياسية بكلية التجارة، جامعة حلوان.
* د. هويدا شوقي، أستاذ العلوم السياسية بكلية التجارة، جامعة حلوان.
* معيدة بقسم العلوم السياسية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.

The Decline of American Hegemony

Abstract

This study addresses the future of the international system in the decline, though the light of the United States apparent dominance world sole superpower has not lost its will to lead, but is no longer able to fulfil its entitlements alone, something that contributed to growing the rise of other international powers (China and Russia in particular) and awakening the competition for dominating the new international order. The study discusses the most important aspects of shrinking American influence globally in terms of political and military failures and their economic returns, and the impact of the global financial crisis (2008-2009), the unplanned withdrawal from Afghanistan and the return of the Taliban to power, along with the impact of the rise of other international powers. According to statistics and results, the study concluded the inevitable transition for the current international system from unipolarity to a system in which the United States becomes the first among peers.

Undoubtedly, the United States has voluntarily begun to retreat under economic pressure from the burden of unilateralism of leading the international regime, as Obama has rejected the United States' direct intervention in the Libyan crisis. (2012), along with the tactic of intervention and engagement with another country's leadership, what Obama called it. (The forward partnership model) in the Syria crisis, and Trump came to complement his policies of withdrawing from crisis areas by squeezing expenditures (Withdrawal from APEC Group, review of agreement with NAFTA Group, withdrawal from Climate Treaty, and imposition of protectionist tariffs on trade with the largest U.S. trading partners such as China, the European Union and Canada).

Keywords: International System, Dominance, Decline, Competition.

1- المقدمة

يخبرنا التاريخ أن الإمبراطوريات تتراجع لأنها تتحلل من الداخل[1]. ومن الشائع حاليا مقارنة قوة الولايات المتحدة لقوة المملكة المتحدة منذ قرن مضى والتنبؤ باضمحلال مماثل في الهيمنة عالميًا، وعلى الرغم من رفض العديد من المسؤولين الأمريكيين لفكرة التراجع أو الاضمحلال، إلا أنه ومن غير المنطقي الاعتقاد بهيمنة قوة واحدة إلى الأبد، وعلى الرغم من كافة المؤشرات المادية وغير المادية التي تشير إلى قوة الولايات المتحدة والتي ما زالت بالفعل قائمة، إلا أن مستقبل الهيمنة الأمريكية أصبح مثارًا للجدل في الأعوام الأخيرة الماضية.

ويمكن القول إنه قد بدأ ذلك الجدل في البروز بشكل خاص بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 وما أعقبها من حرب على الإرهاب والتي حسب العديد من المنظرين أدت لبداية ظهور حدود القوة الأمريكية فيما أطلق عليه بول كينيدي (Imperial Overstretch)(التمدد الإمبراطوري)[2].

وتعني الحالة التي تتوسع فيها الإمبراطورية إلى ما هو أبعد من قدراتها العسكرية والاقتصادية وغالبًا ما تنهار نتيجة لهذا التوسع[3]. ثم تلتها الأزمة المالية العالمية (2008) التي سلطت الضوء على أوجه الضعف الأساسية للنظام المالي العالمي المتمركز بشكل خاص في أوروبا والولايات المتحدة، وأدت بالكثير من المحللين لتفسيرها على كونها مؤشرًا لبداية تراجع القوة المهيمنة للولايات المتحدة، تزامنًا مع صعود قوى دولية جديدة قادرة على أن تلعب دور القطب في النظام الدولي قيد

1) Ayesha Jabu and Andrei, US Hegemony in World Politics, Contemporary World Politics, 2021 P.44.

[2]) جوزيف ناي وآخرون، مستقبل القوة الأمريكية، (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات عالمية، العدد 105، 2012)، ص.9.

3) Santino F. Regilme Jr, Salvador, Parisot, James, Debating American Hegemony: Global Cooperation and Conflict, ResearchGate Publications, 2017, P.5.

التشكيل[1]. ويمكن القول إنه لا يعد هذا الجدل الأول حول مستقبل الهيمنة الأمريكية، بل يرى البعض أنه قد بدأ مع صدور كتاب بول كينيدي الأكثر مبيعًا بعنوان "نشوء وسقوط القوى العظمى" والذي ناقش فيه احتمالات تراجع القدرات الاقتصادية الأمريكية وهي الرؤية التي اتفق فيها معه العديد من المنظرين أمثال روبرت غيلبين وصامويل هنتنغتون.

2- إشكالية الدراسة

- هل تستمر الهيمنة المنفردة في خدمة مصالح الولايات المتحدة وهل بدأت الهيمنة الأمريكية بالفعل في الأفول؟

الأسئلة الفرعية

- ما هي مؤشرات تراجع هيمنة الولايات المتحدة المنفردة؟

-كيف أثرت الأزمات الاقتصادية على دور الولايات المتحدة العالمي؟

-كيف ساهمت تجاوزات الولايات المتحدة لقواعد النظام الدولي الحاكمة في لا شرعية الهيمنة؟

- هل من الممكن استمرار النظام أحادي القطب في ظل التغيرات الكبيرة والسريعة الطارئة على النظام الدولي؟

3- الفرضيات

-كلما امتلكت القوة الدولية معايير القوة الشاملة كلما زادت قدرتها على فرض الهيمنة.

-كلما بلغت القوة الدولية قمة الهيمنة كلما زادت أعبائها فضعفت قدراتها.

-تستطيع الولايات المتحدة عرقلة أو تأخير محاولات القوى الكبرى الأخرى لإسقاط الزعامة الأمريكية لنظام دولي أحادي القطب تنفرد أمريكا بزعامته.

1) جوزيف ناي وآخرون، مستقبل القوة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص.9

–هناك تحديات تقنية واقتصادية، تجعل استمرار الانفراد الأمريكي بزعامة النظام الدولي، غير ممكن.

– يقود النمو المتسارع للاقتصاد الصيني إلى صعود الصين إلى مركز قيادة نظام دولي جديد لا تنفرد أمريكا بزعامته.

4 – أهداف الدراسة

– مناقشة ورصد وتحليل مستقبل الزعامة الأمريكية في النظام الدولي ودراسة مدى تأثير القوى الكبري الدولية الأخرى الصاعدة على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية.

– تسليط الضوء على القرارات والسياسات الأمريكية في الفترة الأخيرة التي تتسم بالتراجع عن الزعامة.

5 – منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج **الوصفي التحليلي** حيث يعمل على "فهم العلاقة بين الظاهرة وواقعها للوصول إلى مجموعة من النتائج"، وعليه، نناقش من خلاله محددات التراجع الأمريكي عن الهيمنة المنفردة التي تؤدي بدورها إلى تزعزع الاستقرار في النظام الدولي، وذلك من خلال تحليل التغيرات في سياستها الخارجية وعملية صنع القرار، كما يساهم المنهج التحليلي في مناقشة تأثير صعود قوى دولية منافسة وكيف تتعامل معها الولايات المتحدة. بالإضافة لهذا، تستخدم الدراسة منهج **تحليل النظم** وجوهره البحث في العلاقة بين الأنظمة، وكيف تؤثر مطالب كل طرف على الطرف الأخر وعلى النظام بأكمله، ويتم توظيف هذا المنهج من خلال الكشف عن أثر التغيرات الواقعة في النظام الدولي الحالي على مستقبل النظام الدولي الجديد. ولدراسة التفاعل بين السياسة الخارجية الأمريكية (القطب الأوحد) مع

السياسات الخارجية للدول الصاعدة كقطب منافس (الصين، روسيا، الإتحاد الأوروبي).

6- الدراسات السابقة:

1- دراسة **سهرة قاسم محمد حسين** بعنوان " الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط". وتناقش هذه الدراسة صعود الصين كمنافس أول للولايات المتحدة لتدفع بالعالم من نظام أحادي القطب إلي نظام ثنائي القطب تمثل فيه الصين الزعيم الثاني علي قمة النظام الدولي، و ذلك من خلال تبني الصين لسياسات خارجية و إستراتيجيات جديدة تنمي بها الاقتصاد العالمي و تنمي العلاقات المصالح مع كل من الدول النامية و القوي الكبري. حيث زاد إدراك العالم للصين "كتنين" يهدد زعامة الولايات المتحدة المنفردة وكمرشح قوي لقيادة النظام الدولي القادم.[1]

2- دراسة **سيباستيان سانتاندير** بعنوان "بروز قوي جديدة: نحو عالم متعدد الأقطاب". وهي دراسة أشرف عليها الباحث بجامعة "لييج" ببلجيكا مع خمسة باحثين أخرين من أوروبا وكندا. ويخلص الكتاب إلى أنه هناك قوي صاعدة جديدة تعيد تشكيل النظام الدولي القائم. حيث تتبني هذه الدول الصاعدة إستراتيجية تنادي بعالم متعدد الأقطاب والقضاء على انفراد الولايات المتحدة بالزعامة الدولية. ويشير الكتاب إلى بروز أربع دول صاعدة يشار إليهم "ببريك" إشارة إلي الصين، الهند،

1) سهر قاسم محمد حسين، " الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط" , (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد, 2013).

روسيا و البرازيل. علي أن الكتاب قد أضاف المكسيك وجنوب أفريقيا كأطراف مشاركة في النظام متعدد الأقطاب.[1]

3- دراسة **ليزلي جيلب** بعنوان "الضرورة، والاختيار، والحدس العام: سياسة لعالم محير". وجيلب هو أحد مؤيدي التعددية القطبية، فيري أيضاً أن النظام الدولي المستقبلي لن يكون نظاماً ثنائي القطب، بل هو نظام متعدد الأقطاب، مبرراً ذلك بتراجع قوة الولايات المتحدة في الوقت الذي تصعد فيه قوي كبري أخري مثل الصين وروسيا والهند، ما يؤدي إلى توازن في القوي بين الولايات المتحدة والدول الصاعدة الأخرى.[2]

4- التراجع الأمريكي ل "زاكاري فيلينجهام"، والذي يتحدث فيه عن كيف أصبح التراجع الأمريكي مرة أخرى نبوءة عصرية في الأوساط الأكاديمية والإعلامية. وكيف أن هذه المرة، حلت دول بريك مثل الصين والهند محل شبح اليابان الصاعدة، الدولة التي غالبًا ما استشهد بها «المتراجعون» كمنافس للهيمنة الأمريكية خلال الثمانينيات. فتحلل هذه الدراسة كلا جانبي النقاش وتقدم تحليلاً موضوعيًا لأسباب وآثار التدهور الأمريكي المحتملة.

5- الولايات المتحدة الأمريكية: تدهور المهيمن العالمي؟، ل "بنجامين كلاش"، في هذا المقال، يتم مناقشة وتحليل الزوال المزعوم للولايات المتحدة الأمريكية (الولايات المتحدة الأمريكية) وقدرة منافسيها، استنادًا إلى مفهوم جورج موديلسكي للدورات الطويلة في السياسة العالمية، يمكن توقع حدوث اضطراب في الموقف المهيمن

[1]) سيباستيان سانتاندير وآخرون، " بروز قوى جديدة نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب", (باريس: ايلليبس ماركيتنغ, 2009).

3) Leslie Gelb, "Necessity, Choice, and Common Sense: A Policy for a Bewildering World," Foreign Affairs, (May/June 2009), (accessed November 12,2019), (https://goo.gl/qCTp6K).

الذي تشغله الولايات المتحدة حاليًا. وبالنظر إلى إمكانية هذا السيناريو، أجرى المؤلف دراسة مقارنة عملية ورسم تخطيطًا لفرص المتنافسين الرئيسيين – الصين وروسيا والهند – اللذين يكافحان بشدة مع القضايا المحلية والدولية لشغل دور مؤثر في الساحة الدولية.

6- جذور التدهور الأمريكي ل "ريتشارد لاشمان"، وتناقش الدراسة فكرة التراجع الأمريكي من ناحية الأزمة المالية، فيناقش ما أسباب الأزمة المالية في جذور التدهور الأمريكي وكيف يمكن حلها؟ ويرى الكاتب أن الولايات المتحدة تتجه بشكل متكرر ومؤكد نحو كارثة مالية، فتصبح غير قادرة على دفع تكاليف مشاركاتها العسكرية الواسعة في نفس الوقت حول العالم، والتزاماتها الحالية بالبرامج الاجتماعية، والاستثمارات في التعليم والبنية التحتية والبحوث اللازمة للتنافس مع الصين وغيرها من المنافسين. ويرى أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية، فستضيع الهيمنة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية، إلا أن فكرة ما إذا كانت الولايات المتحدة ستخلف هيمنة جديدة أم أن العالم سيدخل حقبة من مراكز القوى المتعددة أمر غير مؤكد حتى الآن.

7- دراسة بعنوان تراجع الهيمنة الأمريكية ل "كيفن سلاتين"، وتستخدم هذه الدراسة بيانات تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة بين عامي 1992 و2005 بالإضافة إلى استطلاعات الرأي العام من العديد من البلدان لدراسة السلطة الأمريكية والهيمنة في العلاقات الدولية. تُستخدم البيانات أيضًا لمقارنة قوة تلك السلطة بين إدارتي ويليام كلينتون وجورج دبليو بوش. وبمقارنة الفترتين الزمنيتين، يتضح أن الولايات المتحدة لديها سلطة كبيرة على دول الناتو مقارنة بالدول غير الأعضاء في الحلف وذلك في سنوات حكم كلينتون، وأنه تراجعت هذه السلطة بشكل ملحوظ خلال رئاسة

بوش. وبعد التوصل إلى هذه الاستنتاجات، تستعرض الدراسة النتائج المحتملة لنظام دولي يتسم بانخفاض هيمنة الولايات المتحدة.

8- دراسة بعنوان الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية: الانخفاض المبالغ فيه للقوة العظمى ل "توم لونج"، وتناقش الدراسة وضع الولايات المتحدة بعد الخروج من الحرب الباردة كقوة أحادية القطب لا جدال فيها، حيث باتت ترى الولايات المتحدة الآن نفسها محاطة بالمنافسين، كما تم تقويض قوتها بسبب الشلل السياسي والضعف الاقتصادي وما عُرف بالتمدد الإمبراطوري والقرارات السيئة المكلفة. وفي غضون ذلك، سمح إخفاق الولايات المتحدة في الرد على الصعود الروسي والصيني المتنامي بتعزيز مواقف الأخيرتين على حساب الولايات المتحدة. وهو ما أضاف إلى حكمة تقليدية جديدة وهي أن الولايات المتحدة أصبحت قوة عٌظمى في حالة تدهور. وبالنسبة للعديد من المحللين على مدى العقد الماضي، فإن الصين هي قوة الغد حتى أن مؤسسة المخابرات الأمريكية كانت على ما يبدو قد قبلت حقيقة أن الأحادية القطبية الأمريكية تقترب من نهايتها. بعد 15 عامًا فقط، أعلن تقرير الاتجاهات العالمية، أن العالم سيكون نظامًا "متعدد الأقطاب لا يمكن التعرف عليه تقريبًا".

7- تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة إلى 5 محاور أساسية، الأول: الإخفاقات السياسية والعسكرية ومردوداتها الاقتصادية، والثاني: الأزمة المالية العالمية (2008-2009)، والثالث: صعود القوى الدولية الأخرى، والرابع: الانسحاب غير المخطط من أفغانستان وعودة طالبان إلى الحكم، والمحور الخامس: شيوع الظاهرة الترامبية.

يخبرنا التاريخ أن الإمبراطوريات تتراجع لأنها تتحلل من الداخل[1]. ومن الشائع حاليا مقارنة قوة الولايات المتحدة لقوة المملكة المتحدة منذ قرن مضى والتنبؤ باضمحلال مماثل في الهيمنة عالميًا، وعلى الرغم من رفض العديد من المسؤولين الأمريكيين لفكرة التراجع أو الاضمحلال، إلا أنه ومن غير المنطقي الاعتقاد بهيمنة قوة واحدة إلى الأبد، وعلى الرغم من كافة المؤشرات المادية وغير المادية التي تشير إلى قوة الولايات المتحدة والتي ما زالت بالفعل قائمة، إلا أن مستقبل الهيمنة الأمريكية أصبح مثارًا للجدل في الأعوام الأخيرة الماضية.

ويمكن القول إنه قد بدأ ذلك الجدل في البروز بشكل خاص بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 وما أعقبها من حرب على الإرهاب والتي حسب العديد من المنظرين أدت لبداية ظهور حدود القوة الأمريكية فيما أطلق عليه بول كينيدي "التمدد الإمبراطوري" (Imperial Over-stretch)[2]، وتعني الحالة التي تتوسع فيها الإمبراطورية إلى ما هو أبعد من قدراتها العسكرية والاقتصادية وغالبا ما تنهار نتيجة لهذا التوسع[3]. ثم تلتها الأزمة المالية العالمية (2008) التي سلطت الضوء على أوجه الضعف الأساسية للنظام المالي العالمي المتمركز بشكل خاص في أوروبا والولايات المتحدة، وأدت بالكثير من المحللين لتفسيرها على كونها مؤشرًا لبداية تراجع القوة المهيمنة للولايات المتحدة، تزامنًا مع صعود قوى دولية جديدة قادرة على أن تلعب دور القطب في النظام الدولي قيد التشكيل[4].

ويمكن القول إنه لا يعد هذا الجدل الأول حول مستقبل الهيمنة الأمريكية، بل يرى البعض أنه قد بدأ مع صدور كتاب بول كينيدي الأكثر مبيعًا بعنوان "نشوء وسقوط القوى العظمى" والذي ناقش فيه احتمالات تراجع القدرات الاقتصادية الأمريكية وهي

1) Ayesha Jabu and Andrei, US Hegemony In World Politics, Op.cit P.44.

[2]) جوزيف ناي وآخرون، مستقبل القوة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص.9

1) Santino F. Regilme Jr, Salvador, Parisot, James, Debating American Hegemony: Global Cooperation and Conflict, ResearchGate Publications, 2017, P.5.

[4]) جوزيف ناي وآخرون، مستقبل القوة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص.9.

الرؤية التي اتفق فيها معه العديد من المنظرين أمثال روبرت غيلبين وصامويل هنتنغتون، استنادًا على عدة شواهد لعل أبرزها ما يلي[1]:

المحور الأول: الإخفاقات السياسية والعسكرية ومردوداتها الاقتصادية

مما لا شك فيه أنه لا تزال الولايات المتحدة متأثرة بحربها التي وصفها البعض بالفاشلة في أفغانستان وهو وصف عززه مشهد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان في أغسطس 2021 بعد 20 عامًا من الاحتلال خاضت فيها الولايات المتحدة أطول اشتباك عسكري لها وفشلت فيها في القضاء على الإرهاب، حيثُ كلفت هذه الحرب الاقتصاد الأمريكي ما يزيد عن 2 تريليون دولار[2]. كما يصف البعض هذا التدخل العسكري للولايات المتحدة في كل من أفغانستان والعراق تحت ذريعة القضاء على الإرهاب بالتمدد غير المحسوب إذ تأثرت الولايات المتحدة بتأكيدات وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) بإنه باستطاعة الولايات المتحدة خوض حربين في نفس الوقت وربحهما[3]. كما عبّر أيضًا العالِم السياسي ستيفن والت عن نفس الرأي في مقالته المنشورة في جريدة (The National Interest) واصفًا موقف الولايات المتحدة بعدم القدرة على تحديد أولوياتها بما يتناسب مع مصالحها القومية وواصفًا الدخول في حربي أفغانستان والعراق بالمغامرة غير المحسوبة والتي أهدرت الكثير من موارد الدولة الاقتصادية والعسكرية وهو ما أدى إلى عجز حاد في الميزان التجاري، بلغ أوجّه باندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية عامي 2009–2008 مُقدرًا بحوالي 700 مليار دولار[4]. ويُشار إلى أن أفول الهيمنة الأمريكية العالمية قد بدأ

3) Layne, Christopher, This Time It's Real: The End of Unipolarity and the Pax Americana, International Studies Quarterly, Texas University, 2012, P.5.

4) The Economist, Is America in Decline? The challenges to its superpower status, Sep.17,2021. https://www.economist.com/films/2021/09/17/is-america-in-decline.

[3]) فريدة زايد، عبد الله السيد، عصام البدري، مستقبل النسق الدولي في ظل تراجع الهيمنة الأمريكية، مرجع سبق ذكره.

[4]) الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية، ترجمة وتعليق محمد العربي – (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية

مع فشل مخططها في العراق. ذلك الفشل الذي أرجعه العديد من المحللين العسكريين إلى اتخاذ قرار غزو العراق دون تمهيد وتخطيط وحسابات دقيقة للمكاسب والخسائر، فضلًا عن اعتراض الكثير من الخبراء العسكريين الأمريكيين على إمكانية تحقيق النصر بأقل تكلفة عسكرية والتي تبناها وزير الدفاع الأمريكي آنذاك "دونالد رامسفيلد"، إضافة إلى عدم وجود تنسيق كامل بين الوكالات العسكرية المتخصصة فضلًا عن سوء إدارة الاحتلال الأمريكي لعملية نقل السلطة في العراق نتيجة للجهل بالواقع العراقي المُعقد عشائريًا ومذهبيًا، ناهيك عن تصاعد المقاومة العراقية للاحتلال الأمريكي على نحو شكّل استنزافًا مستمرًا للولايات المتحدة بشريًا وعسكريًا، وأخيرًا وقوع إجارة بوش الأبن في مأزق مالي يتمثل في كيفية تمويل الحرب، إذ كانت تُتوقع أن تكون تكلفة غزو العراق منخفضة بحيث يمكن تغطيتها بعائدات النفط العراقي، على أنه حدث العكس تمامًا، إذ تحول العراق إلى عبء ثقيل على الميزانية الأمريكية ودافعي الضرائب الأمريكيين.

ويُضيف المحللون الاستراتيجيون إلى أن صورة الولايات المتحدة عالميًا قد تضررت بدرجة غير مسبوقة من جرّاء غزوها للعراق، إذ انخفضت نسبة مؤيدي الولايات المتحدة في أوروبا من 75% إلى 58%، وفي بريطانيا من 62% إلى 27%، وفي فرنسا من 63% إلى 28%، وفي ألمانيا من 61% إلى 27%، كذلك اعتبرت عدة دول إسلامية صديقة للولايات المتحدة، أن العمليات الانتحارية ضد الأمريكان في العراق لها ما يبررها، إذ بلغت نسبة المعتنقين لتلك الرؤية في تركيا حوالي 59%، وفي باكستان حوالي 26%، وفي المغرب حوالي 27%، وأخيرًا في الأردن حوالي 24%[1]. كذلك، رأى المحللون أن اعتراض كلًا من فرنسا وألمانيا على غزو العراق جاء بمثابة تحجي صريح للسلوك الأمريكي الإمبراطوري عالميًا، سواء في مفهومه

وحدة الدراسات المستقبلية، 2012)، ص.5.

[1]) فاضل الربيعي، تقييم الغزو الأمريكي للعراق، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2007)، ص.28.

أو أهدافه أو وسائله، على نحو يشير إلى رغبة الدول المحورية في إقامة دولي لا تنفرد فيه الولايات المتحدة بصُنع القرار في القضايا العالمية الشائكة، وهو ما يعني الاعتراض الصريح على القطبية الأحادية.

المحور الثاني: الأزمة المالية العالمية (2008-2009)

تغير الكثير منذ عام 2007 وهو بداية الأزمة المالية العالمية التي أطلق عليها بعض الباحثين مُسمى الركود العظيم، إذ تغيرت تنبؤات استمرار القطبية الأحادية الأمريكية بهواجس التراجع الأمريكي والتحول الجيوسياسي، فقد كان للركود العظيم تأثير مزدوج، أولًا، أنه قد سلط الضوء على تحول الثروة العالمية من الغرب إلى الشرق وهو اتجاه يتضح من الصعود الصيني السريع إلى مكانة قطب منافس في النظام الدولي وثانيًا، أنه قد أثار الشكوك حول متانة المؤسسات المالية الاقتصادية الأمريكية، وهي شكوك عززتها الاتجاهات التي تؤمن بانتهاء حقبة الصعود الأمريكي في السياسة الدولية[1]، فبينما يرتبط الركود الاقتصادي عادة بانخفاض الدخل لدى المواطنين، وارتفاع معدل البطالة، والانخفاضات الهائلة في أرباح الأعمال بسبب خفض الإنفاق الاستثماري للمستهلكين وزيادة حالات الإفلاس، لم تؤدي الأزمة المالية العالمية إلى تصعيد هذه المؤشرات السلبية في الاقتصاد الكلي فحسب، بل شمل هذا التأثير السلبي الأسواق والمؤسسات المالية العالمية والمدخرين والمستثمرين، ويعتبر البعض أنه تأتي الآثار السلبية الناجمة عن تلك الأزمة في المرتبة الثانية مباشرة بعد الكساد الكبير والذي وقع في الولايات المتحدة أيضًا ما بين عامي 1929 و1939[2].

1) Christopher, Layne, This Time It's Real: The End of Unipolarity and the Pax Americana, Op.cit, P.1.
2) Chukwuogor, Chiaku, A Review of The Actions Taken To Stem The U.S. Mortgage Crisis And Economic Recession, The current Economic And Mortgage Market situation, European Journal of Finance and Banking Research Vol. 7. No. 7. 2017, P.25.

وقد كان للطبيعة المهيمنة للولايات المتحدة وهيمنة نظامها الاقتصادي على العالم الدور الأساسي في امتداد تلك الأزمة حتى تصبح ظاهرة عالمية إثر تدهور الاقتصاد الأمريكي بشكل كبير مما ترتب عليه أعلى معدل لفقدان الوظائف منذ 34 عامًا والذي وصل إلى فقدان حوالي 1.8 مليون وظيفة ليصل إجمالي الخسائر الوظيفية إلى 3.6 مليون وظيفة وذلك منذ بدء الأزمة عام 2008[1]. وعلى الرغم من تعافي الولايات المتحدة إلى حد كبير من أسوأ أزمة مالية منذ الكساد الكبير، إلا أنه لا يمكن التغاضي عن مواجهتها لعدد من التحديات الخطيرة، فعلى سبيل المثال، ومنذ عام 2015، بلغ الدين الفيدرالي الأمريكي 74 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي ثامن أعلى نسبة في التاريخ، بينما بلغت توقعات الديون أن تصل لحوالي 103 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2040، وهو ما يؤثر بدون شك على إمكانية الدولة في الحفاظ على تمويل البرامج التي تعزز رفاهية الأمريكيين وتمويل الاستراتيجية الوطنية بما في ذلك الإنفاق الدفاعي[2].

المحور الثالث: صعود قوى دولية أخرى

يعد التراجع الأمريكي جزءًا من اتجاه أوسع في السياسة الدولية وهو اتجاه التنافس الدولي الناتج عن صعود قوى دولية أخرى تُمثل بشكل أساسي تحول القوة الاقتصادية بعيدًا عن النواة الأمريكية مثل (الصين، الهند، وروسيا) وقوى إقليمية مثل (تركيا، كوريا الجنوبية، وجنوب أفريقيا)، وهو ما يشير إليه الاقتصاديون أحيانًا باسم دول (السوق الناشئة)، حيث توقع البنك الدولي في تقرير صدر في مايو 2011 أن ستة بلدان وهي – الصين والهند والبرازيل وروسيا وإندونيسيا وكوريا

3) Ibid, P.30.

1) Charting the US role in the world economy, Rand Corporation, the strategic rethink series, 2016, p.3.

الجنوبية – ستمثل نصف النمو الاقتصادي العالمي بين عامي 2011 و2025، وهو من وجهة نظر هذه القوى الصاعدة – وخاصة وجهة نظر بكين – يمثل تموضعهم في مكانهم الطبيعي، أو الشرعي، في التسلسل الهرمي للقوى العظمى، وهنا يرى البعض أن صعود قوى عظمى جديدة هو أقوى دليل على نهاية القطبية الواحدة، حيث يتوفر في تلك القوى أهم مؤشرين على التفوق الاقتصادي وهما معدلات النمو النسبية وحصص الناتج المحلي الإجمالي العالمي لهم[1]. وبمراجعة التقارير الرقمية، يتضح نمو الناتج المحلي لبعض الدول السالف ذكرها وذلك في خلال العشرين عامًا الماضية والذي أوضح التفوق الصيني الملحوظ التي تعتبر المرشح الأول لمنافسة الولايات المتحدة على قيادة النظام الدولي الجديد.

يُضاف إلى ذلك أن الصين هي أضخم قوة بشرية في العالم، وقد نجحت في إحراز طفرة صناعية واقتصادية وتكنولوجية مكّنتها من أن تصبح إحدى أكبر الدول الصناعية في العالم، بل وأسرعها نموًا، كما أنها تمتلك قوة عسكرية تقليدية ونووية هائلة، زد على ذلك، أنه يتمتع الاقتصاد الصيني بقوة جذب كبيرة للاستثمارات الأجنبية، ويعزو المحللون هذه الطفرة الاقتصادية الهائلة التي حققتها الصين إلى أسباب عدة، التركيز شبه المُطلق في الصين على أهمية قضايا النمو الاقتصادي والتحديث العلمي والتكنولوجي من أجل الصعود إلى العالمية.

وفي هذا الشأن أيضًا، يرى العديد من المنظرين أن الصين قد اتبعت النص الذي كتبه "دينغ شياو بينغ" وهو "أخفي قدراتك، وانتظر وقتك"، حيث أنه ولأعوام، اتبعت الصين سياسية عدم الانخراط في السياسة الدولية وتجنبت المواجهة مع الولايات المتحدة وجيرانها الإقليميين، بل وأنها اندمجت في النظام العالمي بقيادة الولايات

2) Christopher, Layne, This Time It's Real: The End of Unipolarity and the Pax Americana, Op.cit, P.3.

المتحدة وذلك لتحقيق ما وصفته الصين (بالصعود السلمي)، علمًا بأن هدف بكين على المدى الطويل لم يكن مجرد الثراء، بل كان الهدف هو تكوين الثروة التي تكفي لامتلاك القدرات العسكرية التي تؤهلها للتنافس مع الولايات المتحدة على الهيمنة الإقليمية والعالمية[1]. وهو ما حققته إلى حد كبير حيث جاءت القوة العسكرية للصين في الترتيب الثالث على مستوى العالم وذلك من حيث عدد المجندين في الخدمة والذي بلغ حوالي 2 مليون مجندًا، بالإضافة لإنفاقها العسكري الذي بلغ 230 مليار دولار وذلك وفقًا لإحصائيات عام 2022، هذا بالإضافة إلى إزاحة الصين للولايات المتحدة من موقع الدولة التصنيعية الرائدة في العالم وذلك بعدما احتلت هي هذه المرتبة حتى أطلق عليها (مصنع العالم)[2].

وإلى جانب الصين، فإنه يوجد الاتحاد الأوروبي الذي تمكنت الدول الأعضاء فيه وبفضل جهود دؤوبة، من خلق سوق واحدة فاعلة ومؤثرة على الساحة الاقتصادية الدولية، ولقد أخذت أوروبا الموحدة منذ عام (1992) وبعد التوقيع على اتفاقية ماستريخت*، تتوسع شرقًا بانضمام كل من بولندا والمجر وبلغاريا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا إليها، ويشير المحللون إلى أن قوة آليات الاندماج الاقتصادي الأوروبي تستند إلى قواعد اقتصادية حقيقية على أرض الواقع، حتى راجت مقولات عن أن القرن الحادي والعشرين سيصبح قرنًا أوروبيًا، ذلك أن النموذج الاقتصادي الأوروبي سيفرض نفسه على العالم بدنيماكية وخصوصية غير قابلة للمحاكاة[3].

1) Ibid, P.3.

1) Global Fire Power, 2022 China Military Strength, (https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=china).

[3]) عبد الخالق عبد الله، النظام العالمي الجديد: الحقائق والأوهام، (مجلة السياسة الدولية، العدد 124، أبريل 1996)، ص.ص. 46-47.

ثم تأتي اليابان العملاق الاقتصادي بكل المعايير التي يُنظر إليها باعتبارها على قمة الدول الغنية عالميًا، إذ أنها الأولى من حيثُ السيولة المالية ومن حيث حجم الاستثمارات الخارجية، وكذلك من حيث احتياطها من العملات الحرة وحجم إنتاجها من صناعة الحديد والصُلب والأجهزة الإلكترونية والسيارات[1].

المحور الرابع: الانسحاب غير المخطط من أفغانستان وعودة طالبان إلى الحكم

شهد العالم في عهد الرئيس الأمريكي "جو بايدن" مشهد انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان وذلك بعد صراع دام لعقود انتهى بالانسحاب البطيء الذي أعلن عنه الرئيس الأمريكي الأسبق دونالد ترامب في أغسطس 2019 معربًا عن إحباطه من العملية العسكرية الطويلة في أفغانستان وأعلن رغبته في سحب القوات الأمريكية قائلًا أنه يريد القيام بذلك "بأسرع وقت ممكن"، وفي فبراير 2020، وقع الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب اتفاقًا رسميًا مع حركة طالبان التزمت فيه الولايات المتحدة بسحب جميع قواتها من أفغانستان، مع خفض عدد القوات العسكرية الأمريكية إلى 8600 جندي بحلول منتصف يوليو 2020 على أن يتم الانسحاب الكامل بحلول نهاية أبريل 2021[2]. ثم جاء قرار الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن بالانسحاب من أفغانستان ليعبر عن اتفاق إدارته مع القرار الذي اتخذه الرئيس السابق له دونالد ترامب مبررًا موقفه بأنه للصالح الأمريكي وأنه لا جدوى من استمرار تلك الحرب التي دامت لعقود وكلفت الولايات المتحدة خسائر اقتصادية وبشرية قُدرت بحوالي 2.2 تريليون دولار وأدت لمقتل حوالي 2400 جندي أمريكي[3].

---

[1]) المرجع السابق، ص.50.

1) CRS, U.S. Military Withdrawal and Taliban Takeover in Afghanistan: Frequently Asked Questions, September 2021, P.6.

[3]) ياسمين إسماعيل صالح، التداعيات الدولية والإقليمية للانسحاب الأمريكي في أفغانستان، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، المجلد 15، عدد 14، أبريل 2022، ص. 456.

وقد أعاد قرار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان إلى أذهان العديد قرار الرئيس الأمريكي أوباما بالانسحاب من العراق (2011) وما تبعه من عواقب، حيث شهدت العراق بعد الانسحاب الأمريكي تصاعد قوي لنفوذ داعش وتزايد سريع لوتيرة العمليات الإرهابية، وهو ما أدى بالعديد إلى الربط ما بين تداعيات الانسحاب من العراق واحتمالية تداعيات مشتبهة لها في أفغانستان خاصة مع وقوع الانسحاب في توقيت بالغ الصعوبة حيث قدّرت بعض التقارير عدد الهجمات الإرهابية في مختلف أقاليم أفغانستان في الشهور الثلاثة الأولى من عام 2021 بحوالي 60 هجوم، بالإضافة لتعثر عملية السلام الأفغاني– الأفغاني، بين الحكومة المعترف بها دولياً، وحركة "طالبان" [1]، وتزامنًا مع الانسحاب الأمريكي، وقع العديد من الهجمات والتفجيرات التي نفذتها حركة طالبان كما تمكنت من استعادة السيطرة على العاصمة كابول، فضلًا عن سيطرتها على كافة المناصب القيادية، وهو ما جعل العديد من الباحثين يقدرون بأن لهذا الانسحاب تداعيات خطيرة ليس فقط داخل أفغانستان وإنما دوليًا وإقليميًا، خاصة وأنه لم تعد لدى الولايات المتحدة الرغبة والقدرة على تحمل أعباء الوجود العسكري في أفغانستان تزامنًا مع تغير أولوياتها، إذ سيؤدي هذا الفراغ الأمريكي إلى سعي العديد من القوى لا سيما الإقليمية إلى ملء هذا الفراغ، ما يجعل من أفغانستان ساحة للصراع الإقليمي[2].

وقد وصف البعض خروج الولايات المتحدة الأمريكية من أفغانستان بدون شروط، وبهذه الكيفية وفي هذا التوقيت بفشل الاستراتيجية التي اتبعتها طوال عشرين عاماً، والتي كانت تقوم على تغيير الأنظمة من خلال القوة العسكرية، حيث إنه لم تفقد حركة "طالبان" قوتها، بل إنها استعادت سيطرتها على عموم البلاد، وحققت مكسباً

[1]) رانيا مكرم، الذكرى العشرون: الانعكاسات المحتملة للانسحاب الأمريكي من أفغانستان، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أبريل 2021.

[2]) ياسمين إسماعيل صالح، التداعيات الدولية والإقليمية للانسحاب الأمريكي في أفغانستان، مرجع سبق ذكره، ص.457.

تاريخياً بالاعتراف بها من أكبر خصومها كأحد أطراف الحل لأزمة أفغانستان السياسية والأمنية بموجب الاتفاق مع واشنطن.

على الجانب الأخر، فإنه قد تباينت ردود الفعل الداخلية حول الانسحاب الأمريكي ما بين مؤيد ومعارض، فرأى السيناتور الجمهوري "ميتش ماكونيل" وهو أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي على سبيل المثال، أن الانسحاب الأمريكي هو "خطأ فادح وتنازل عن القيادة الأمريكية"، وأن هذا الانسحاب من شأنه وصول طالبان إلى السلطة وهو ما سيؤدي إلى فوضى دولية وإقليمية، أما بالنسبة لمؤيدي قرار الانسحاب ومن بينهم وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "كولين باول"، فقد رأوا أنه قد حان الوقت لإنهاء الصراع الأمريكي الطويل في أفغانستان وأنه على العكس من ذلك فإنه من شأن استمرار وجود القوات العسكرية هناك عرقلة القدرة الأمريكية على قيادة النظام الدولي خاصة في مواجهة العديد من القوى الصاعدة المنافسة[1].

وبحسب المشهد المرتبك للانسحاب الأمريكي من أفغانستان، والذي جسدته صورة الفوضى في مطار كابول، فإن بوسع منافسي الولايات المتحدة وحتى أصدقائها التشكك في مدى قدرتها على مواصلة الانفراد بزعامة النظام الدولي القائم، بسلوك مرتبك وقبضة مرتعشة، بل إن هذا المشهد المرتبك ربما كان بين دوافع صانع القرار في روسيا حين قرر شن عملية عسكرية خاصة ضد أوكرانيا المجاورة، معلناً على لسان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن الوقت قد حان لإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب وإنهاء الانفراد الأمريكي بزعامة النظام الدولي.

1) Afghanistan Study Group Final Report A Pathway for Peace in Afghanistan, United States Institute of Peace, Washington, DC, February 2021.

المحور الخامس: شيوع الظاهرة الترامبية

يمثل الإيمان بتفوق العرق الأبيض، وكراهية الأجانب الأسس الرئيسة لأيديولوجية تلك الحركة التي عرفت بالترامبية (Trumpism) والتي تتخذ مواقف راديكالية صريحة ضد الأقليات الملونة والأجانب، خاصة ضد المسلمين في الولايات المتحدة، في دولة تعتمد في جوهرها ونشأتها واستمراريتها على المهاجرين، طبقا للدستور التأسيسي للولايات المتحدة الأميركية[1]. وقد ناقشت العديد من الكتابات الدور الذي لعبته الخطابات العنصرية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب في تشجيع العنف في الولايات المتحدة الأمريكية، بل أن البعض قد ذهب إلى حد الاعتقاد بأن الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب لم يشجع فقط على العنصرية بل إنه قد استفاد منها سياسيًا، ورأى البعض أن هناك علاقة واضحة بين أحداث حملة ترامب الانتخابية وحوادث العنف المتحيز، حيث أظهرت بيانات مكتب التحقيقات الفيدرالي أنه ومنذ انتخاب ترامب، كان هناك ارتفاع غير طبيعي في جرائم الكراهية التي تركزت في المقاطعات التي فاز فيها ترامب بهوامش أكبر، حيث بلغ معدلات جرائم الكراهية أكثر من الضعف مقارنة بالمقاطعات المماثلة التي لم تصوت لترامب في انتخابات 2016[2].

ولقد استند محللو ظاهرة الترامبية إلى ما يلي من شواهد:

- الهجوم العنيف الذي شنه على المسلمين في أغلب خطبه الانتخابية داعيًا إلى حظر دخولهم للولايات المتحدة وواصفًا توجهه ذلك بأنه "لا يوجد هناك أي خيار آخر وأن الحدود يجب أن تظل مغلقة أمام المسلمين حتى

1) رفعت السيد علي، ترامب والقوميون الجدد: توجهات الطريق أمام تحولات العولمة، مجلة الجديد، عدد 27، أبريل 2017.

2) Vanessa, Williamson, Trump and Racism: What do The Data Say? Brookings, April 2019.

يتوصل نواب الشعب الأميركي إلى فهم واضح لأسباب كراهية المسلمين للولايات المتحدة".

- توعده فور فوزه بالرئاسة بترحيل كل المهاجرين غير الشرعيين من الولايات المتحدة، وشروعه في بناء جدار عازل بين الولايات المتحدة والمكسيك لوقف تسلل المهاجرين، مع إبعاد 11 مليون مكسيكي متواجدين على الأراضي الأميركية.
- إطلاقه لتصريحات عنصرية حول الأفارقة قائلا إن الأفارقة بحاجة إلى عودة الاستعمار إليهم لمئة سنة أخرى، واصفًا إياهم بالكسل والغباء وهي تصريحات لاقت تنديدًا واسعًا من قبل السود الأميركيين والأفارقة لمحتواها العنصري.

ويرى البعض أن انتشار الظاهرة الترامبية العنصرية ترجع إلى انتشار المذهب المسيحي البروتستانتي في الولايات المتحدة والذي تبلغ نسبة اتباعه حاليا حوالي 70 بالمئة من مجمل تعداد شعب الولايات المتحدة، حيث إن أغلبهم من أصول أوروبية تشعر بالخطر من زحف السود الأميركيين، وكذلك زحف المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين إذ يرون أن انتخابهم للرئيس الأمريكي ترامب جاء كتعبير عن احتجاجهم، حيث وجدوا في محتوى خطابه السياسي أثناء حملته الانتخابية توافقًا مع توجهاتهم، وقد أدت تلك التوجهات إلى تبلور تيار اليمين البديل (Right Alternative) وهو المصطلح الذي وضعت وكالة أسوشيتد برس تعريفًا له بأنه "مزيج من العنصرية والشعبويةّ وقومية العرق الأبيض"، وقد اعتبرت الحركة أنها حصلت على داعمّ قوي لها منذ أن أعلن ترامب اعتزامه خوض سباق الترشح للفوز بترشيح الحزب الجمهوري له لخوض انتخابات الرئاسة عام 2024، فعادت بقوة أفكار القومية

الأميركية البيضاء، والتي أدت بالعديد إلى التشكيك في مدى مصداقية أكبر دولة ديمقراطية في النظام الدولي[1].

الخاتمة

ونخلص مما سبق أنه على الرغم من حقيقة أنه ما زالت الولايات المتحدة تتربع على قمة النظام الدولي في المجالين العسكري والاقتصادي من حيث الإحصائيات، إلا أنه لم يعد هناك شك في تراجع الدور الأمريكي الذي تأثر بإخفاقاته الاقتصادية والسياسية المتراكمة نتيجة (للتمدد الإمبراطوري) غير المحسوب على نحو ينبئ بتراجع القوة الأمريكية خلال العقود المقبلة، وثمة رأي يقول أن التحول باتجاه نظام دولي مختلف هو أمر واقع لا محالة، فالحرب الباردة دفعت بالولايات المتحدة إلى الاعتماد بشكل مكثف على الأداة العسكرية في تلبية أهداف سياستها الخارجية، وهو ما أضعف اقتصادها وتسبب في عجز مزمن في ميزانيتها وبالتالي لم يعد بإمكانها أن تستمر إلى ما لا نهاية في تحمل أعباء ومسئوليات القطب الأوحد.

وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بنهاية التنافس الصيني– الأمريكي المحتمل، إلا أنه بات من الواضح تشكيل الدولتين لنموذج حرب باردة جديدة كقطبين شرقي وغربي إلى جانب روسيا، وقد ينتج عن هذا التعدد استقرار وتوازن في النظام الدولي، أو ينتج عنه صدام وصراع بين الأقطاب المهيمنة.

[1]) رفعت السيد علي، ترامب والقوميون الجدد: توجهات الطريق أمام تحولات العولمة، مرجع سبق ذكره.

قائمة المراجع:

أ- المراجع باللغة العربية

1) جوزيف ناي وآخرون، **مستقبل القوة الأمريكية**، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات عالمية، الإمارات، العدد 105، 2012)، ص. 9.

2) فريدة زايد، عبد الله السيد، عصام البدري، مستقبل النسق الدولي في ظل تراجع الهيمنة الأمريكية، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية**، 23 يناير 2021 (https://democraticac.de/?p=72402).

3) الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية، ترجمة وتعليق محمد العربي – (الإسكندرية: **مكتبة الإسكندرية وحدة الدراسات المستقبلية**، 2012)، ص.5.

4) فاضل الربيعي، **تقييم الغزو الأمريكي للعراق**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2007)، ص.28.

5) عبد الخالق عبد الله، النظام العالمي الجديد: الحقائق والأوهام، **(مجلة السياسة الدولية**، العدد 124، أبريل 1996)، ص.ص. 46-47.

6) ياسمين إسماعيل صالح، التداعيات الدولية والإقليمية للانسحاب الأمريكي في أفغانستان، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، جامعة بني سويف، المجلد 15، عدد 14، أبريل 2022، ص. 456.

7) رانيا مكرم، الذكرى العشرون: الانعكاسات المحتملة للانسحاب الأمريكي من أفغانستان، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، أبريل 2021.

8) رفعت السيد علي، ترامب والقوميون الجدد: توجهات الطريق أمام تحولات العولمة، **مجلة الجديد**، عدد 27، أبريل 2017.

ب – المراجع باللغة الإنجليزية:

1- Ayesha Jabu and Andrei, US Hegemony in World Politics, **Contemporary World Politics**, 2021 P.44.

2- Santino F. Regilme Jr, Salvador, Parisot, James, Debating American Hegemony: Global Cooperation and Conflict, **ResearchGate Publications**, 2017, P.5.

3- Layne, Christopher, **This Time It's Real: The End of Unipolarity and the Pax Americana**, International Studies Quarterly, Texas University, 2012, P.5.

4- **The Economist**, Is America in Decline? The challenges to its superpower status, Sep.17,2021. https://www.economist.com/films/2021/09/17/is-america-in-decline.

5- **Macro Trends**, U.S Trade Balance (1990-2020).

6- Chukwuogor, Chiaku, A Review of The Actions Taken To Stem The U.S. Mortgage Crisis And Economic Recession, The current Economic And Mortgage Market situation, **European Journal of Finance and Banking Research**, Vol. 7. No. 7. 2017, P.25.

7- Charting the US role in the world economy, **Rand Corporation**, the strategic rethink series, 2016, p.3.

8- **Global Fire Power**, 2022 China Military Strength, (https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=china).

9- **CRS**, U.S. Military Withdrawal and Taliban Takeover in Afghanistan: Frequently Asked Questions, September 2021, P.6.

10- Afghanistan Study Group Final Report A Pathway for Peace in Afghanistan, **United States Institute of Peace**, Washington, DC, February 2021.

11- Vanessa, Williamson, Trump and Racism: What do The Data Say? **Brookings**, April 2019.